بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

٥٥

تمام المملك الى ملك سلك

الفقير جلبي زاده

الحمد شريف

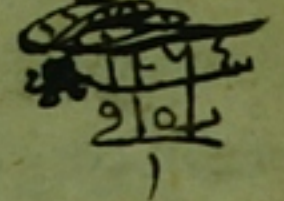

جامعة أم القرى مكتبة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٤٨٨٨

سلطة على الاسلام
بلغة عن النقد

جلبي لكن شهامت خلي بوقت نسبكه
علمله متصف اولاه كتبي اولو جلبي

بيت بي بسط

چراغك پاك بتيني كس شعله لسن
لبي اوستنه خود لبراويلسن

لا تسقني ماء الملام وانني
صب قد استعذبت ماء بكائي

ديكر

سيكز دوشسه لبي لعلنه بركز شبنم
چيقر اول اسم جليلك برايونامه دوشر

بركز بكا چيقر اول

حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحققا في جزء ما تقديرا ولذا ذكر الابتداء في حديث
البشارة الافضل البدء وقد يشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله عليه السلام في خطبة يوم النحر
ومن يذبح فليذبح بسم الله وقوله عليه السلام باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وباسمك
احيي وباسمك اموت فانها تدل على او جهية تقدير الافعال الخاصة وفيه مبنى على الحالة
الظاهرة وهو في حيز النفي فتامل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا فنسبة الافتتاح
ح الى الحمد فقط مع تاخره عن التسمية لاشتغال بافادة الحصر واعراض عن ذكر الجلي وتلويح الى ان
تاخير الحمد عن التسمية لاينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين حديثي الابتداء حقيقة لان
الباء فيها للاستعانة والاستعانة شئ لاينافي الاستعانة باخر كما ظن او حمل باء البسملة على الاستعانة
لايليق بحسن التاديب لانه يقضي الى جعل اسم الله تعالى آلة والآلة لايكون مقصودة بذاتها وحمل
باء الحمد في الحديث عليها يقضي خروج الحمد عن الكتاب وهو ضاف للعرف بل لانه الابتداء امر
عرفي بعبرة مبتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث والآلة الاول محمول على
الحقيقي والثاني على الاضافي تمسكا بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياطا في العمل
لما ان في التسمية جهة التمجيد لانهم لم يكتفوا بها الا ان ترى التسمية لا يقال له الحامد عرفا ولهذا
ثبت التعارض الظاهري بين الحديثين واحتيج الى التعليق لان المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد
وحصره عليه تعالى **قوله** اداء بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح بهما لعمل موجب الحديثين اشار
الى تعليل الافتتاح بالحمد لوجه اخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه ان اداء حق الشكر
يحصل بمجرد الحمد ولو في اخر الكتاب فكيف يقال الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت
الحمد له تعالى والاخبار عن ثبوت شئ ليس به لجيب عن الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح
بالحمد في هذا الوجه ربط القيد الذي هو عمدة النعماء وجلب المزيد الذي هو التاليف وهما
حاصلان بالاجزاء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدهما ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد
ايماء الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك الربط والجلب كان
تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التاليف ولجعل فعل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور ايماء
الى هذه النكتة على انه يسمح انه الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح
بالاداء لايقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة ويجاب بانه تعليل لافتتح باعتبار ما اشتمل عليه
من التحميد لانه تحميد مخصوص ويراد الفرق الظاهر بين تقديم الحمد والتحميد المقدم وبانه تعليل لحمد الله
لا لافتتح وفيه ان المق بالبيان الافتتاح بالحمد فاعاده بلا عله وجعله للحمد باباه الذوق وبان
الموجب الشكر وانه حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان يكون
التقديم على تاليف الكتاب يستحق شكر النعماء مستبعد ثم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط
والجلب كما علما لاجل كونه حق الشكر على انه معنى الحق ههنا مثله فيما شكرناك حق شكرك

ستذكره الآن وعن المانع بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى يمين لهم كما انه قول القائل
الله ولقد عيوه التوحيد بادة القول المذكور وامثاله لجاز واقع موقع الانشاء اى مستعمل في
معناه مجازا ذ الظاهر المتكلم به ليس قصد الاخبار والاعلام بالة المخاطب به هو الله تعالى وفيه
وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لله الذي هو المعهود المتلفظ به انشاء تعظيمه بوصفه بالجميل والجاء
بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة
اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة
داعية مشكل جدا قوله لحق شئ فما يجب عليه من ثمانية يحتمل ان يكون من الاولى بتبعيضية والثانية بيانية
على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله به الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فالشكر بهذا المعنى
واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف الكلام الى اظهار تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس والمعنى
شئ هو واجب عليه من بعض شكر نعمه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكنه لا تناسب لهذه الاولوين
التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانية في الموضعين فالاولى بيان الشئ
والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوي والحق على التقادير ان المراد شئ من الشكر كما هو حقه
بصفاء اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان له قوة الحامدية بحق شئ من الشكر
وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره قوله هو الثناء بالكلام اورد عليه انه قيد بالكلام مستدرك
لان الثناء لا يكون الا به واجاب قوله عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فحمل على المجاز
والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه يكفي الملاحظة وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيما
سوف يكون ذكرا بالكلام وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس بالكلام مجاز وهذا
اعني ذكر لفظ لدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو المستهجن في اصلاح الاصول ببيانه التقرير فلا يرد فرق
اللفظ الى حقيقة لا يحتاج الى دليل والحق اختصاص الثناء بالكلام غير محرم به بل المفهوم من
الصحاح ومن الكشاف في قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرها من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر
بالتعظيم مطلقا نعم ذكروا في المحرر الكلام الجميل كله بعد تسليم اختصاص الكلام الجميل بالتلفظ بما يكون
محمودا على الاشتراك اللفظي فانه قلت كيف الحمد اللغوي بالكلام وقد قال عز من قائل وان من شئ الا
يسبح بحمده والكل اثناء لله قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عنه الثقات من ارباب اللغات
يحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز قوله على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه وانما
ترك ذكر المحمود عليه للتلازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد التعظيم ايضا
لما ذكر من دلالة الثناء فانه قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعل من مذهب الاموال وقتل النفوس معرضا
عن قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا فرق حذاق الحامد لله حمد لم يقع في محلل ما ليس على الجميل قلت لو سلم ذلك
لم مر انه يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظاهر ان المعنى في الصورة المذكورة مدح المحمود عليه جميلا ويصوره بصورته
فانه قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وانتم المحمودية على الاشهر ووجبوا اختيار على المدح بانه

بسم

بانه يشعر بالاختيار الذي هو العمدة المعتبرة في اصول الدين دون المدح لصحته فيها مع عدم اشعاره بها
والتعريف المذكور حال عن التقييد به فليس بمطرد فلت اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف
مقدر اي الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على ما حرروا به ان قلت فيلزم
ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا اذ الاسناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار
والا لزم حدوثها على ما هو المشهور المحرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم الا
ان يقال يطرد الحمد عليها على الحق دنيا قلت لما كان الذات كافية في افتقار تلك الصفات جعلت
بمنزلة افعال اختيارية يشتمل بها فاعلها اولان تلك الصفات مبتداء لافعال اختيارية ولوحظ عليها
باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في الحاصل وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن احمد حري
فتفطن لعل عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا واولى ما اشهر الى ما ذهب اليه الامدي من جواز استناد
القديم الاختياري وتجويز ان يجعل تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعم الخطائي فلا يفيده في هذا
المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة ولا الى
تسلسل او تقدم الشئ على نفسه فتدبر قوله سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم يعني
الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ويجوز ان يكون غير والفعل بعده
اعني تعلق الى آخره في تاويل المصدر مبتدأ كما مر في مثله من الترجمة في قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم
ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح
ثم اللجة اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض بقي ههنا شبهة وهي ان ام لا حد امتعدد والنسوية انما يكون
بين متعدد لا بين احد فالصواب الواو بدل ام او لفظ او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود
وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف اى الامران سواء
ثم جملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر الذي لم يذكر الهمزة بعد سواء كثيرا كما في مثالنا او بهمزة و
ام مجردة تان الا عن معنى الاستفهام مستعملان للشرط لعلامة ان الا والهمزة يستعملان فيما يتعين
حصوله عند المتكلم ام واو لاحد الشيئين او الاشياء والتقدير مثل ان تعلق وجه

بالفضايل او بالفواضل فالامران سهلان والشيرة انما يراد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما
بعده مبتدا لانه الضمير فقوله تعلق راجع الى الشاء واشارة الى العموم الجميل المتعلق والرجوع
الى الفعل الجميل يوجب ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق
بالكل الانسان ام لا واما الرجوع الى الاله المحذوف هذا والغضايل جمع فضيلة وهي كل خصلة
ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي عرضية متعدية والمراد بالتعدي هنا التعلق بالغير في تحققه وهو بالكل
لانعام اعني اعطاء النعمة لا الانعام لان النعمة تقال كما تقدم والانعام يجيء للحمد والشكر اصلا لان لا يحمل عليه فعل اختيا
البتة كما مر والعمل لا يقبل الانتقال اصلا قوله والشكر فعل آه فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد
مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لما كان قريبا من الحمد فسره فخاف ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هو هذا
فسره وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الخبرة ليس مرادا ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والا فهو مما
لا يجدي لان الشارح قرح بان في الكلام بنيها على تحقق الاستحقاق قلت وقرح هذا التخييل بان معنى الاستحقاق الذا
الاستحقاق بصفة الذاتية فالحمد يهنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر
وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ يهنا ان احديها بازاء الصفة الذاتية المتعلقات من
التعلق بالكل والاقرب من التعليق بالانعام ويعتبر في كل منهما على حياله وجعل الشكر متحدا مع الثاني والا يخفى
ما فيه من التكلف قوله فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعام اي شيوع خلق آه بحيث كلما اطلع عليه
علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر اللساني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمنعم كما لا يقدح في دلالة
اللفظ هو موضوع لمعنى على ذلك المعنى الجهل بالوضع وعدم استحضاره على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد ان الشكر
هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه سواء كان باختياره او بالهام او باختيار المعتقد غفلة او بغفلة او يكون المبنى بلا واسطة عن تعظيم المنعم
لا بالنظر الى الغير بل كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وبهذا يجاب عما قيل ان الاولى ان يقال الشكر هو الاثنا
لانه يستلزم تحقق فضلا عن قصد وكذا ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فلا فرق ان يقال قصد
ينبئ عن قصده به فيفهم قصده كبسبب الانعام متعلق بالفعل وهم يقصد يقيد الانعام بكونه
على انه لم يعلم ثبوته بالفعل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة

مستفاد عنهم ان التعريف بحسب العلم وان كان التقييد لا يتعلق الا بخبر العلم تنبيه على ان التعريف
من ظلم الجهل الى نور العلم ولعدم ورود توهم ان المراد بالتعليم تذكر ما سبق وعن الشارح
ان المراد عالم كمن علم بالفعل وما قوة ان قوله رعاية لسجع قفى عليه يحصل رعايتهما بان يقال وعالم علم من
البيان علم وبيانه تركيب الفرد والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي وقع فيه وعلم على ان فيه ارتكاب
خلاف الظاهر قوله ضمير من نطق وانما افتقر ضمير من نطق على سائر الصفات الماضية لعدم ما يناسب ما ذكر في الاخير
قوله فيه اي في البيان وانما افتقر القول البليغ الى البيان مع ان علم صفة من البعض وهو البيان وجه الجاء الى
قوله فيه وما يتعلق عن السور قوله الشارح المتقن للقوانين اشارة حسنة الى ما ذكر لان السبب
الداعي له والباعث عليه علم واسطة وصول النفع الاسلام الباعث على اداء الدعاء من المنوبات المعهودة
كان الدعاء له هو الشاء على السامع قوله على عاطفة في الكشاف الى آخره معنى آخر وفرق في شرح الوقاية فليراجع
الا ستبعاب ان يجوز المراد بمن نطق بالصواب الانبياء فقط وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم
اجمعين فان النبي هو الانسان المبعوث لا لخلق عاد وفقه صاعلاوة من الانبياء عن السامع قوله الحكمة
الرسل هو الانسان المبعوث علاوة ارسالة اليه موئيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وبهذا ينتفي عن الشرائط
الكتابة مع الرسول كما هو المشهور وان توقف فيه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فتامل قوله لفظ اوتي
الى على انه ليس من عنده بظاهره واما ولانه علم ان من عند ربه بقرينة ملاحظة ان اياها الحكمة لا يصلح الامن الله
بقي هنا ان قوله وترك العاطف لان هذا الفصل لا يصلح الا انه مستغنى عنه اليوم الان يجعل توضيحيا ومع هذا الشارة
الى المعجزة اراد بالمعجزة الكتاب والباء للتوان فالمراد بالمعجزة الكتاب بطريق التناول فصل الخطاب اياه وصفه
عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد بالمعجزة
هنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام والعقل بالاجازة وغير القرآن منها غير ظاهر لتقريرهم بان باقي الكتب ليس منزلة
لاجل ذا واما جميعها وسنهم العقل فيه كلام اظهر قوله فخصر الخطاب البين من الكلام وانعام بفصل الكلام
البين كما قاله الخصر الخطاب المفصول ثم اعلم ان اضافة الصفة الا الموصوف بعض من البيانية قوله يستفيد
من يخاطب به ولا يتعين عليه بحمله انه روعي فيه جميع حالاته في الانعام فالبيان بها بعض العلم والعلم وانها اعم